

Distr.  
GENERAL

S/1996/386  
29 May 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى المناقشة التي ستجرى اليوم بشأن ليبيريا داخل مجلس الأمن. وكان إسمي قد أدرج في قائمة المشتركين في المناقشة، بيد أن مما يؤسفني أنني لن أتمكن من العودة إلى نيويورك في الوقت المناسب. لذلك سوف أقدر لو أمكن تعميم هذا البيان الذي كنت سأدلي به لو كنت حاضرا بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عولهاي

## المرفق

بيان بشأن الحالة في ليبيريا كان من المقرر أن يدلي به  
الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن

يوم الثلاثاء، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم أحر التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ونحن على يقين من أن المجلس في أيد أمينة، بلا شك، بفضل مهاراتكم وخبرتكم.

ونود كذلك أن نعرب عن عميق امتناننا للسفير خوان سومافيا، سفير شيلي، لما أصاب من نجاح وما أبداه من قدرة فيما يتعلق بتوجيه أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ان الأزمة القائمة في ليبيريا لها بلا شك أبعاد كبرى بالنسبة لشعب ليبيريا المحروم، ولجيرانه الذين قدموا قدرا كبيرا من التضحيات من أجل أفريقيا والمجتمع الدولي ككل، وبصفة خاصة من أجل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولقد وصفت المبادرة التي قام بها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا (ECOWAS) بهدف إنشاء قوة حفظ السلم (ECOMOG) في عام ١٩٩٠، بعد أن تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل في الحرب الأهلية في ليبيريا، بأنها "حل إقليمي لمشكلة إقليمية". بيد أن النهج المتمثل في إنشاء هذه القوة الافريقية لحفظ السلم، مهما تعرضت للضعف والتثبيط بل وحتى الاحتكار، لا تزال هو النهج الوحيد القابل للاستمرار. ولعله لم يعد هنالك قدر كبير من السلم الذي ينبغي أن نحافظ عليه. ولكن دواعي التزام هذا النهج هي الأقوى. ولقد قاوم الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا حتى الآن جميع الضغوط التي تدعوه للانسحاب التام؛ وذلك لأن الدافع الأصلي للتدخل - - "بدلا من التفرج على ليبيريا وهي تنهار مما يقوض الاستقرار في المنطقة" - - هو اليوم الأصح اليوم أكثر من ذي قبل. وفي هذا السياق، قام الرئيس المؤقت لدولة ليبيريا، ويلتون سانكاوولو، بإعادة تأكيد إيمانه بالاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا أثناء المناشدة التي وجهها الاسبوع الماضي - -

"إن النقطة التي نود أن نؤكد عليها هي أننا هنا للتعاون مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا فيما يتعلق بجلب السلم إلى هذا البلد. ولقد قمنا فعلا بإصدار توجيهات إلى قوة حفظ السلم كي تتولى المسؤولية عن مدينة مونروفيا، بل عن البلد بأسرها".

ولعله كان بالإمكان تجنب الحلقة الأخيرة من الفوضى والسحل والدمار لولا الطمع الفئوي المعهود الذي تجلى في محاولة فرض سيطرة وسلطة من ناحية سياسية على مونروفيا - بوصفها رمزا للسلطة والشرعية.

هنالك قول مأثور مؤداه أن "الناس يكونون دائما معقولين - بعد أن يكونوا قد جربوا كل شيء". فهل يخالجننا الشك فيما يتعلق بليبيريا بأننا جربنا كل شيء؟ والآن، وبعد حوالي ست سنوات من النزاع، ونحو ١٣ اتفاقا بشأن السلم، و ٣ حكومات مؤقتات، وقدر جدير بالإشادة من مبادرات حفظ السلم الإقليمية، فإن ما ينبغي فعله لا يزال واضحا، وكذلك الحال بالنسبة للأدوار التي يتعين أن تقوم بها مختلف الأطراف المعنية، أو غير المعنية. وثمة استنتاجات مماثلة جاءت في التقرير السابع عشر للأمم المتحدة بشأن الحالة في ليبيريا وتقرير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (UNOMIL) (S/1996/362).

لقد تبين أن "مأساة ليبيريا" أكبر بكثير من مجرد مثال آخر على "التدهور الإفريقي إلى حالة الفوضى". صحيح أن لب هذا النزاع يكمن في الريبة، إن لم نقل الكراهية، وهي تركة تقوم على تنكيل الأطراف المعنية ببعضها البعض وعلى قدر ملحوظ من حرص سادة الحرب على المغام التي تجنى منها، مما أسهم في فشل سلسلة من مبادرات السلم. فبدون وقف حازم ودائم لإطلاق النار، ونزع السلاح وتسريح القوات بصورة موثوق بها، سوف تظل الضئات، بل وحتى الفصال الفرعية، محتفظة بالقوة التي تملئ بها شروط وسرعة إقرار السلم والأمن في ليبيريا.

ولكن بإمعان النظر في هذه الحالة يتبين أن مجال التدخل أوسع نطاقا من قدرات الضئات الليبيرية وحدها. فالحاصل أن ليبيريا صارت مسرحا لتناحرات إقليمية ودولية ولغوية لها شأنها، وهو صراع على السلطة يتجاوز التوترات الضئوية المحلية. ولقد أثارت إشارات سابقة إلى هذا التدخل الأوسع نطاقا، بقدر انطباقها على فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، تساؤلات بشأن حياد هذا الفريق. وأتاحت هذه الإشارات ذريعة جاهزة لتردد بعض الضئات في التقيد بالاتفاقات بل ولعدم امتثال بعضها بهذه الاتفاقات.

والواقع أن الجهد الذي ظل فريق المراقبين العسكريين يبذله على مدى ست سنوات يعد فريدا من نوعه وجديرا بأن يثنى عليه في آن معا. فبدونه لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما كانت ستكون عليه ليبيريا اليوم؛ عما إذا كان بالامكان بذل أي جهد من أجل احلال السلام. لذلك فإن حتى الاشارات التي أوردت إلى حالات القلق والاضطراب في منروفيا، بوصفها علامات على ذهاب ربح فريق المراقبين العسكريين كوسيلة فعالة للردع هي اشارات منصفة. فلقد ظل الفريق يحافظ على حكم القانون والنظام في منروفيا منذ عام ١٩٩٠. والمحافظة على حكم القانون والنظام مهمة شاقة، وهذا هو السر في أن قوات الأمم المتحدة كثيرا ما تحجم عن القيام بهاتين المهمتين الأساسيتين بذريعة الافتقار إلى الولاية الصحيحة. ولكن مع هذا ما زال الفريق يقوم به لسنوات في منروفيا. فهو يعتبر التعاون مع الأمم المتحدة أولوية أولى - مبادرة دون إقليمية لإقرار السلام بالتعاون مع هذه الهيئة العالمية. غير أن الدول المشاركة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا لم تعد تملك الموارد اللازمة لمواصلة هذا الجهد وحدها. لذلك انهار الفريق: فمعنويات أفراد هابطة، وموارده لا تفي بالحاجة، ويعاني من سوء المعدات ونقص الرجال. وحيث أنه جرى التسليم بأن هذا الفريق هو "العنصر الرئيسي في عملية اقرار السلم" في ليبيريا، فإنه يلزم تغذية عمليات تمويله التي تسودها الفوضى وكذلك تعزيز قدرته لكي يتمكن ليس فقط من بث الروح من جديد

في صفقة السلام وإنما لتمكينه كذلك من تنفيذها. وبالنظر إلى الدور التاريخي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيريا فلعلها تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

إذ يستطيع فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية، بعد تعزيزه وتجهيزه بالمعدات وتدريبه على النحو المناسب، أن يشكل قوة فعالة ويستطيع القيام بنزع السلاح بصورة مجددة لربما تؤدي في النهاية إلى ما يشبه السلام والأمن، وهو أمر يتعذر بدونه إجراء أي انتخابات وتشكيل أي حكومة. ولقد اختار المجتمع الدولي، طوال الفترة التي ظلت تشن فيها الحرب في ليبيريا، أن يختار موقف "الامتناع عن التدخل". فقد تجنب الاشتراك المباشر في الحرب وفشل أيضا في توفير دعم متسق وفعال للمبادرة الأفريقية لحفظ السلم. وينطوي هذا الموقف على مفارقة. إذ أن تكاليف المعونة الإنسانية تتجاوز فعلا ٥٠٠ مليون دولار بينما تعد تكاليف إعادة تعمير البلد محيرة للعقل. فلو كان قد خصص جزء صغير من هذا المبلغ لقوات حفظ السلم فلربما كان السلم الآن في متناول أيدينا. فالحاصل أنه كثيرا ما يهرع الناس إلى معالجة المرض بدلا من اجتثاثه من جذوره. ولو كان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا قد قرر في مؤتمر القمة الذي عقده في آب/أغسطس الماضي أن يسحب قواته، لكانت النتائج هي زيادة المأساة الإنسانية وإشعال فتيلة الحرب التامة على امتداد البلد، مع احتمال اجتذاب المنطقة إلى داخل هذه الشيمة. بل إن الكارثة الإنسانية تعد هائلة حتى في الوقت الحاضر، كما يتجلى من عدد وأحوال المشردين واللاجئين والمرضى وفاقدى المأوى وانتشار الأمراض والجوع والدمار والموت. ومن العسير أن يتصور المرء الآثار البعيدة الأجل بالنسبة لبناء الأمة وتنميتها وقدرتها على البقاء.

لذلك يبدو أنه لا بديل للتدخل الفعال من جانب المجتمع الدولي. فهو لا يستطيع أن يتظاهر بجهل الواقع في ليبيريا. فهذا النزاع سبق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والصومال وهايتي. وبالتالي فإن محاولة غسل اليدين بالكف عن الاشتراك المباشر وترك هذه المهمة في أيدي "الوكلاء" الممولين تمويلا ناقصا، على أمل أن تختفي المشكلة، لم تجدي فتيلا! فليبريا لا تزال باقية - فهي لن تختفي! وطالما ظل هذا هو الواقع، فإن المسؤولية تقع على عاتق من يوجدون داخل هذه الغرفة. فمحنة ليبيريا ليست قائمة فقط وإنما من المؤكد أن تطاردنا جميعا.

-----